14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
Email:14october@14october.com
www.14october.com

رئيس "البرلمان" يثبّت معيتيق رئيسا لحكومة ليبيا

طرابلس / متابعات :

أكدت الأنباء من ليبيا أن مكتب الرئاسة داخل المؤتمر الوطني العام (البرلمان) أعلن أن رئيس المؤتمر نوري بوسهمين أصدر قرارا بتنصيب أحمد معيتيق رئيسا للحكومة، وأجاز الأصوات التي حصل عليها أمس الأول، وكلفه بتشكيل الحكومة في غضون خمسة عشر يوما.

وقالت الأنباء إن الخطوة التي أقدم عليها بوسهمين من شأنها إفشال المحاولات التي قام بها بعض أعضاء المؤتمر لإلغاء نتيجة التصويت.

وذكر أن عز الدين العوامي النائب الأول لرئيس المؤتمر انسحب أمس الأول من جلسة اختيار رئيس للحكومة ومعه بعض الأعضاء، وذلك على الرغم من أنهم كانوا قد منحوا الثقة لمعيتيق، وأضاف أن رئيس الحكومة الجديد حصل على الأصوات الكافية لأجل تشكيل الحكومة دون مشاكل.

وأدى أحمد معيتيق اليمين الدستورية رئيسا للحكومة الليبية أمس رئيسا لوزراء ليبيا خلفا لعبد الله الثني بعد عملية تصويت اتسمت بالفوضى، اختاره فيها المؤتمر الوطني العام بعدما حصل على مجموع 121 صوتا من أصوات النواب البالغ عددهم 152 نائبا.

وثار على إثر ذلك جدل بين أعضاء المؤتمر حول شرعية انتخابه تركّز على عدد الأصوات التي حصل عليها وآلية وقانونية التصويت.

ووجّه مكتب عز الدين محمد العوامي رسالة إلى رئيس الحكومة عبد الله الثني طالبه فيها باستمرار تسييره للحكومة إلى حين صدور قرار تعيين رئيس وزراء جديد من قبل المؤتمر الوطني.

وتقول الرسالة إن هذا القرار جاء بناء على أن معيتيق لم يحصل على النصاب القانوني بأغلبية 120 صوتا ونال فقط 113، وأن هذا لا يتماشى مع النصاب القانوني وفق ما ورد في الإعلان الدستوري وقرارات المؤتمر الوطني.

وجاء هذا الاختيار بعد جلسة تصويت أولى لم تحسم السباق بين معيتيق المنحدر من مصراتة وعمر الحاسي المنحدر من بنغازي، حيث حصل الأول على 73 صوتا مقابل 43 لمنافسه، وفشل في حصد الأصوات الـ120 اللازمة لنيل ثقة البرلمان في دورته الثالثة.

وفي سياق ردود الفعل على اختيار معيتيق، نفى رئيس حزب العدالة والبناء الليبي محمد صوان ما تردد عن كون رئيس الحكومة الجديد إحدى الشخصيات المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا.

وقال صوان في تصريح لوكالة الأنباء الألمانية إن الجميع يعرفون أن معيتيق ليس له علاقة بالتيار الإسلامي، وما يتردد عن ذلك غير صحيح.

جلسة للحوار الوطني بلبنان وحزب الله يقاطعها

بيروت / متابعات :

انعقد بالقصر الرئاسي في لبنان أمس اجتماع لهيئة الحوار الوطني التي تضم مختلف القيادات السياسية، وسط مقاطعة من حزب الله وعدد من الأحزاب الحليفة له بسبب خلافات سياسية مع الرئيس ميشال سليمان، وذلك بالتزامن مع استعداد البرلمان لعقد جلسة ثانية الأربعاء لانتخاب رئيس جديد وسط خلافات بين القوى السياسية.

وقاطع حزب القوات اللبنانية جلسات الحوار لاعتراضه على عدم البحث في الإستراتيجية الدفاعية المرتبطة بمصير سلاح حزب الله.

ويتوقع أن تكون هذه الجلسة الأخيرة في عهد الرئيس سليمان الذي تنتهي ولايته يوم 25 من الشهر الجاري.

وكانت هيئة الحوار قد توصلت سابقا -بالإجماع- إلى ما أطلق عليه وثيقة إعلان بعبدا التي تنص على حياد لبنان تجاه أزمات المنطقة.

وقالت الأنباء إن لدى حزب الله خلافات مع الرئيس بسبب موقفه المنتقد لمشاركة الحزب بالحرب الدائرة في سوريا إلى جانب قوات بشار الأسد، حيث يدعو سليمان إلى النأي بلبنان عما يجري هناك.

وأضافت أن قوى 14 آذار ترى من جانبها أن الحوار ضروري لإخراج البلاد من الأزمات التي تعيشها، موضحا أن القيادات السياسية تؤكد أن استمرار الحوار رهين بانتخاب رئيس جديد للجمهورية.

وكان سليمان قد دعا الجمعة الماضية إلى تحييد لبنان عن الصراع في سوريا، وحثّ دمشق على رفض تدخل حزب الله أو غيره من الأطراف اللبنانية في ذلك الصراع.

ويأتي عقد جلسة الحوار الوطني بالتزامن مع استعداد البرلمان لعقد جلسة لانتخاب رئيس جديد، وسبق للرئيس سليمان أن وجه نداء إلى أعضاء البرلمان والقوى السياسية للمسارعة إلى اختيار رئيس للجمهورية مؤكدا أن التأخر في ذلك تهديد لكيان الدولة.

وأرجأ البرلمان الأربعاء الماضي انتخاب رئيس للجمهورية إلى السابع من مايو الجاري، وذلك بعد أن تعذر اكتمال النصاب القانوني.

وأعلن رئيس مجلس النواب نبيه بري تأجيل جلسة الانتخاب بعد أن تعذر افتتاح جلسة انتخاب الرئيس لعدم اكتمال النصاب، وهو ثلثا عدد النواب البالغ عددهم 128 نائبا، أي 86 نائبا على الأقل.

وبينما تصر قوى الـ14 من آذار على الاستمرار في ترشيح رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، قاطعت قوى الثامن من آذار -التي يقودها حزب الله- جلسة الأسبوع الماضي دون الإعلان عن مرشح رسمي.

ويرجح أن تطرح قوى الثامن من آذار ميشال عون مرشحا للرئاسة، وتتداول وسائل الإعلام أسماء مرشحين آخرين، وهما النائبان بطرس حرب وروبير غانم من قوى الـ14 من آذار، والنائب سليمان فرنجية.

ومن شأن الانقسامات العميقة في لبنان بشأن الحرب في سوريا المجاورة أن تؤجل أي قرار -وربما لعدة أشهر- لاختيار الرئيس الـ13 للجمهورية منذ الاستقلال عن فرنسا عام 1943.

وينص الدستور على أن ينتخب رئيس الجمهورية، الذي ينتمي -بموجب الميثاق الوطني- إلى الطائفة المارونية المسيحية، بالاقتراع السري بأغلبية الثلثين من مجلس النواب بالدورة الأولى، ويُكتفى بالأغلبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تليها.

وإذا لم يُنتخَب رئيس جديد قبل 25 مايو المقبل، فستتولى صلاحيات الرئيس حكومة رئيس الوزراء تمام سلام التي تشكلت في فبراير الماضي بعد نحو 11 شهرا من الجمود السياسي.

عشرات القتلى بالعراق والمحكمة ترد دعوى المالكي

بغداد / متابعات :

قتل 11 شخصا على الأقل بينهم أربعة أطفال وأصيب أربعة آخرون بجروح جراء تعرض مدينة الفلوجة لقصف مستمر منذ مساء السبت، حسب مصادر طبية.

واستهدف القصف أحياء بينها جبيل والشهداء والأمين، وجميعها تقع في القسم الجنوبي من المدينة، وفقا للمصدر ذاته.

وتتعرض الفلوجة بشكل يومي لعمليات قصف تستهدف مناطق متفرقة، وتسفر في أكثرها عن سقوط قتلى وجرحى، وأجبر القصف أهالي المدينة على النزوح إلى مدن الأنبار الأخرى ومحافظات بغداد وصلاح الدين، فضلا عن إقليم كردستان العراق.

في سياق موازٍ، قتل نحو 11 زائرا شيعيا عندما هاجم مسلحون مجهولون حافلة كانت تقلهم شمال بغداد، في حين قتل ثمانية أفراد من عائلة واحدة في منطقة تسكنها أغلبية سنية جنوب العاصمة، بحسب ما أفادت مصادر أمنية.

وقال ضابط برتبة مقدم في الشرطة «إن عبوة ناسفة استهدفت حافلة تقل زوارا شيعة مساء السبت، وتبعها هجوم مسلح على الحافلة قبل أن تتدخل قوة من الجيش وتتبادل إطلاق النار مع المسلحين»

وأوضح المصدر الأمني أن 11 من الزوار الشيعة الذين كانوا في طريق عودتهم من سامراء (110 كلم شمال بغداد) قتلوا في هذا الهجوم، بينما أصيب 21 شخصا آخر بجروح.

وأحيا الزوار الذين قدموا من مدينة العمارة (305 كلم جنوب بغداد) ذكرى وفاة الإمام علي الهادي الإمام العاشر لدى الشيعة الإثني عشرية في سامراء.

وشيع أهالي المدينة جثامين ضحايا الهجوم بحضور عدد من المسؤولين المحليين.

يشار إلى أن هذه المنطقة تشهد هجمات متواصلة تستهدف الزوار الشيعة، حيث ينشط تنظيم القاعدة وجماعات أخرى، على رأسها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وفي هجوم آخر عثرت الشرطة العراقية على جثث ثمانية أفراد من عائلة واحدة قتلوا داخل منزلهم قرب المدائن (25 كلم جنوب بغداد) في منطقة تسكنها أغلبية من السنة، بحسب مصادر أمنية وطبية.

سياسيا، ردت المحكمة الاتحادية العليا في العراق الأحد دعوى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ضد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي المتعلقة بموازنة البلاد.

وقال المتحدث الرسمي باسم السلطة القضائية القاضي عبد الستار بيرقدار في بيان إن «المحكمة الاتحادية العليا ردت دعوى السيد رئيس مجلس الوزراء على السيد رئيس مجلس النواب المتعلقة بعرض الموازنة»، مضيفا أن «المحكمة وجدت أن عدم مناقشة الموازنة تتعلق بالنصاب القانوني في مجلس النواب وليست خطأ النجيفي».

وكان رئيس مجلس الوزراء قد تقدم بدعوى ضد النجيفي يتهمه فيها بعرقلة إقرار موازنة البلاد رغم مرور خمسة أشهر على إرسالها إلى البرلمان من قبل الحكومة.

وألقت الخلافات السياسية -التي تعصف بالبلاد منذ أشهر- بظلالها على ملف الموازنة، وأثرت سلبا في اقتصاد البلاد وعمليات دفع أجور الشركات الاستثمارية، وهو ما أدى إلى تعطيل عدة مشاريع.

وفي سياق موازٍ، نفى علي الموسوي المستشارُ الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي أمس الأحد قيام المالكي بزيارة غير معلنة لإيران، مؤكدا أنه موجود في بغداد ولم يغادرها لا إلى إيران ولا لأي جهة أخرى.

ونقل موقع «السومرية نيوز» بيانا للموسوي قال فيه إن «رئيس الوزراء ليس من المغرمين بالزيارات السرية، ولم يقم بأي زيارة سرية لأي دولة طوال ولايتيه الأولى والثانية».

وجاء هذا النفي على خلفية نشر بعض وسائل الإعلام خبرا مفاده بأن المالكي قام بزيارة سرية إلى طهران.

انتخابات العراق غير عادية

› عبد الرحمن الراشد

صحيح أن النتائج في الانتخابات الماضية سرقت من الدكتور إياد علاوي وكتلته، الذي حصل على أعلى الأصوات، لكن أعطي حق تشكيل حكومة ائتلافية لمنافسه نوري المالكي وكتلته. وصحيح أن انتخابات الأربعاء الماضي حرمت منها مناطق واسعة، بسبب العنف والتهميش الذي منع فئة من الشعب العراقي من المشاركة. وصحيح أنه ليس مستبعدا أن ترمى النتائج في سلة المهملات، مثل المرة الماضية، ويمنح حق تشكيل الحكومة للفريق «الأنسب سياسيا»، بما قد يعنيه ذلك من طائفية عفنة وإملاءات إيرانية.

رغم كل هذه الشقوق الحالية، والخروق المقبلة، تبقى الانتخابات العراقية غير عادية، بمقاييس الانتخاب الإقليمية، من إيران شرقا وحتى الجزائر غربا. التعددية السياسية، والشخصيات، والأحزاب، والنقاشات، والتنوع الحقيقي، كلها تسبغ على الانتخابات العراقية شكلا وقيمة تستحق التقدير. في انتخابات الأربعاء الماضي، تنافس على 328 مقعدا برلمانيا، تسعة آلاف مرشح، بينهم ألفان وستمائة امرأة. رقم مذهل لا يعبر فقط عن حدة المنافسة، بل أيضا عن تنامي الاهتمام بالتمثيل النيابي. وهذا الإقبال على امتهان العمل البرلماني سيفرض نفسه أخيرا، ببروز مجتمع سياسي نشط سيصعب على القوى المحلية والخارجية إدارته كيفما تشاء.

هذا الحماس نراه على مستوى المرشحين، وداخل مهنة العمل النيابي. أما على مستوى القاعدة، أي جمهور الناخبين الذين هم التربة الحقيقية لأي مستقبل لمؤسسة الحكم العراقية، فمن المبكر أن نحكم عليها. فعدد العراقيين الذين يحق لهم الانتخاب أكثر من عشرين مليونا ونصف المليون، ولو أن ثلثهم فقط مارسوا فعلا حقهم في التصويت، باختيارهم ووعي بأهمية أصواتهم، لكانت العملية متكاملة الأركان، وتوحي بمستقبل أفضل للعراق. الإحصاءات الرسمية الأولية تبشر بأن النسبة ستون في المائة، وهذا إقبال هائل، إنما هناك من يشكك في الرقم، وهناك من يقبل به لكن يعتبرها حالة استثنائية نتيجة الشحن المصاحب للانتخابات. وفي كل الأحوال، سواء كان عدد المصوتين ثلاثين أم ستين في المائة، فإن الإقبال يعبر عن أن الناس تريد أن تقرر مستقبلها، ومستقبل أطفالها بالتصويت لممثليها النيابيين. وسواء طبخت النتائج، كما حدث في المرة الماضية، أم تركت لاختيار الناس واتفاق ممثليهم في تشكيل الائتلاف الذي يريدونه، فإن ما رأيناه يعطي الأمل بمستقبل أفضل للعراق، عسى ألا يفسده السياسيون في سوق الصراع على الحكم.

انتقادات لسياسة أوباما الخارجية

تناولت صحف أميركية وبريطانية شأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وقالت أخرى إنها أضرت بالمصالح الأميركية حول العالم، وإن تنظيمات مسلحة تقاتل في سوريا تعد العدة لمهاجمة الولايات المتحدة ودول أخرى.

فقد أشار الكاتب دويل مكمناص إلى أن السياسية الخارجية لإدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما تواجه انتقادات كثيرة ومتعددة، وقال في مقال نشرته صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأميركية إن النقاد والمحللين يرون أن سياسة أوباما أدت إلى إضعاف الدور الريادي للولايات المتحدة على المستوى الدولي، وتضاؤل دورها ونفوذها في العالم.

ويقول الكاتب إن النقاد يرون أن ضعف سياسة أوباما والموقف الأميركي المتردد من القضايا الدولية أديا إلى تمادي كل من الرئيس السوري بشار الأسد والروسي فلاديمير بوتين في الأزمتين السورية والأوكرانية.

وأضاف الكاتب أن أوباما في المقابل يدافع عن سياساته الخارجية ويرد على منتقديه ويصفهم بأنهم مغامرون، وأنهم يحبذون الخيارات العسكرية بدل الحلول الدبلوماسية للقضايا والأزمات الدولية.

ونسب الكاتب إلى أوباما قوله إنه يحاول الاهتمام بمصالح الشعب الأميركي وبالمصالح الأميركية دون استخدام القوة، وإن هذه الدبلوماسية قد لا تروق للبعض، ولكنها تجنب البلاد والأمة الوقوع بالخطأ.

كما أشار الكاتب إلى أن استطلاعا للرأي أجراه معهد بيو العام الماضي كشف عن أن 52 % من الأميركيين يقولون إنه يجب على الولايات المتحدة أن تراعي مصالحها حول العالم، وإنهم لا يرغبون في أي مغامرات عسكرية جديدة بعد أفغانستان والعراق.

من جانبه، قال الكاتب روبرت كورنويل في مقال نشرته له صحيفة ذي إندبندنت البريطانية إن أوباما ينظر إلى الحلول العسكرية بوصفها آخر الحلول، وإنه يركز على الحلول الدبلوماسية والقوة الناعمة.

وعلى صعيد متصل بالمصالح الأميركية وأمنها القومي، قال الكاتب باتريك كوكبيرن في مقال نشرته صحيفة ذي إندبندنت البريطانية إن «الجهاديين» الأجانب في سوريا يعدون العدة لشن هجمات على الغرب والولايات المتحدة تشبه هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001.

وأوضح الكاتب أن الجماعات المسلحة التي على شاكلة تنظيم القاعدة باتت تسيطر على أجزاء كبيرة من شرقي سوريا وغربي العراق، وأنها مسألة وقت قبل أن تقوم بشن هجمات عنيفة على أهداف عالمية خارج سوريا والعراق.

وأضاف الكاتب أن الطريق مفتوح بشكل واسع لتلك الجماعات لشن هجمات في أنحاء متفرقة من العالم، مشيرا إلى أن تقارير فيديو أظهرت بعض مقاتلي القاعدة وهم يحرقون جوازات سفرهم أمام الكاميرا، ويطلقون الوعود بمهاجمة الولايات المتحدة ودول أخرى في العالم.

الانتخابات قد تُعجل بسقوط العراق

رأت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية أن الانتخابات البرلمانية فى العراق قد تُعجل بسقوطه، وخاصةً فى الوقت الذى تفقد فيه بغداد السيطرة على جزء كبير من البلاد.

وقالت الصحيفة الأمريكية، فى افتتاحيتها: «من المرجح أن تؤدى عمليه الاقتراع فى الانتخابات العراقية إلى الإسراع من عملية انزلاق العراق فى سفك الدماء والتفكك الشامل الذى غمر جارتها سوريا».

وأشادت الصحيفة بإقبال العراقيين على التصويت التى وصلت لـ58 % وهى أعلى من نسبة الذين أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية، معتبرةً هذا الإقبال دليلًا على حرصهم على ممارسة الديمقراطية حتى لو لم يرد حُكام العراق هذه الممارسة الديمقراطية - على حد قول الصحيفة -.

واستنكرت الصحيفة الحملة العسكرية التى شنها رئيس الوزراء العراقى نورى المالكى ضد القبائل السُنية فى محافظة الأنبار العراقية والتى أدت إلى الاستيلاء على الفلوجة من قِبل تنظيم القاعدة علاوةً على موجات من التفجيرات ضد الشيعة فى بغداد، وبالتالى فقدان السيطرة على أجزاء كبيرة أخرى من البلاد.

واستطردت الصحيفة لتقول: «إن البعض من هذه المشكلات التى يمر بها العراق كان من الممكن تجنبه، لو أحسنت حكومة الرئيس «باراك أوباما» إدارة الشأن العراقى بطريقة أفضل».

واعتبرت الصحيفة أيضًا أن غياب المستشارين العسكريين الأمريكيين والمدربين قد ساهم بشكل كبير فى خسارة الجيش العراقى لفعاليته، علاوةً على عدم وجود وسطاء السياسية الأمريكية - ويشملون الجنرالات وكذلك الدبلوماسيين - قد أدى إلى تدهور الوضع الطائفى داخل النظام الديمقراطى الذى صنعته أمريكا - على حد تعبير الصحيفة-.

وأضافت الصحيفة قائلةً: «إن معظم الأميركيين قد يشاركون أوباما فى استعداده لإنهاء هذه الفوضى، ولكن فشل العراق سيؤدى إلى ما هو أكثر من تحويل المكاسب التى فاز بها مئات الآلاف من الأميركيين الذين خدموا هناك أكثر من تسع سنوات، وخاصةً فى ظل تكتل تنظيم القاعدة وحلفاءه واتساع سيطرتهم على مناطق كثيرة غرب العراق بالإضافة إلى شمال سوريا».